

## في ضوء تقارير عن نتائج الزيارات الميدانية للجانه الدائمة:

## البرلمان يستعرض نشاط صندوق رعاية المعاقين وبرنامج الأسر المنتجة



وبيان المعاهد الصحية بالمحافظات فقد اتضحت للجنة العامة والسكنى بمجلس النواب أن هناك عدد من المشاكل تواجه تلك المعاهد والتي أبّرها ضئالة الوزارات التشغيلية والفنون والاسنادات العامة التي خلصت إليها اللجنة على مستوى المحافظات الثلاثة في السكن في قيادات التدريس، وكذا حجاجات المعاهد لوسائل نقل ووسائل تطعيمية ومطالبتهم بتوحيد المنهج الدراسي.

وعلى ذات الصعيد البرلماني كذلك استعرض مجلس النواب في جلساته هذه تقرير لجنة العدل والأوقاف حول نتائج زياراتها الميدانية إلى مكتب الأوقاف والإشاد بمحافظة صعدة للإطلاع على الحالات المالية والإدارية الواردة في تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والذري عنها على قبل مكتب الأوقاف هناك.

وفي هذا السياق بثت اللجنة من خلال الاستنتاجات التي توصلت إليها وبحسب تصريح لدى مكتب الأوقاف في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمانة أموال الأوقاف من خلال عدم حرصه على اتخاذ الإجراءات المحاسبية المعمول بها كاستخدام مفترق البوية والتفريضة.

وتوريدي المبالغ إلى البنك أولاً وأستغرق الخلاف القائم بين مكتب الأوقاف وإدارة الوسایط والتربّيّة بما أدى إلى ضياع ونوب الكثير من ممتلكات الأوقاف والوسایط والتربّيّة في ظرف قيام بعض المشاكل التي تواجه ذلك المراقب والتي تبرز حاجة المراقب والمؤسسات الصحية إلى توفير احتياجاتها من الأجهزة والمعدات الطبية وخصوصاً الشخصية منها وتوفير الكوارير الطبية المخصصة والتمريضية والفنية.

ولفت اللجنة إلى أن إنشاء صندوق الدواء لغرض تحقيق جملة من الأهداف والوسائل والآفاق وفقاً لبيانات السياسية الدوائية التي تم إقرارها والمتحورة في ظل الارتفاع الكبير في تكلفة الأدواء التي تواجه ذلك المراقب والمراقب وغيرها لا سيما الصندوق ودائمة، ونتيجة لذلك تتكرر الأنشطة بين الوزارة وبرامجهما.

على جمل الأوضاع الصحية والسكانية والتعريف بذلك على مستوى الخدمات التي تقدم في القطاع الصحي حيث أولت اللجنة في تقريرها عدد من الملاحظات والاستنتاجات العامة التي خلصت إليها اللجنة على مستوى المحافظات الثلاثة ببيان خالها مدى خلل الزيارات التشغيلية المتقدمة للمراقب والمؤسسات الصحية.

واوضحت اللجنة أن الدعم الشعبي يساعد في تجاوز الكثير من النواقص ويغير الواقع الأساسي لاستقرارية تقديم الخدمات الصحية للمواطنين إذا أحسن تنظيف الأهل والمنزل والبيئة والقرارات الصادرة بشأنه.. . وأوضحت اللجنة بأنه على الرغم من الجهود المبذولة من قبل القائمين على المراقب والمؤسسات الصحية بالمحافظات الثلاثة أن هناك بعض المشاكل التي تواجه ذلك المراقب والتي تبرز حاجة المراقب والمؤسسات الصحية إلى توفير احتياجاتها من الأجهزة والمعدات الطبية وخصوصاً الشخصية منها وتوفير الكوارير الطبية المخصصة والتمريضية والفنية.

ولفت اللجنة إلى أن إنشاء صندوق الدواء لغرض تحقيق جملة من الأهداف والوسائل والآفاق وفقاً لبيانات السياسية الدوائية التي تم إقرارها والمتحورة في ظل الارتفاع الكبير في تكلفة الأدواء التي تواجه ذلك المراقب والمراقب وغيرها لا سيما الصندوق ودائمة، ونتيجة لذلك تتكرر الأنشطة بين الوزارة وبرامجهما.

بالشكل المأثم والطلوب ويمكن للصندوق من تقديم الرعاية والتأهيل في مجال رعاية وأتأهيل المعاقين.

وأشارت اللجنة إلى أنه من خلال مراجعة القوائم المالية للصندوق من مراجعة 2005 تبين للجنة أنه تم إدراج مبلغ 50 مليون 872 و340 ألفاً و340 ريالاً ضمن الموجودات الثابتة وهو ما يمثل قيمة مبنية (فيلاً

المعاقين) بمحافظة عدن الذي تم بيعه من قبل السلطة المحلية بمحافظة عدن خلال العام 2004 بمبلغ 20 مليون ريال تم إيداعها في حساب لدى البنك الأهلي من قبل المحافظ كديبة لصالح عدم العموميات المستفيدة.

وقد تطرق التقرير إلى موضوع بيع الفيلا والإجراءات المتخذة بهذا الشأن وأوضحت اللجنة ثناءً من ماعتتها لما ورد في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بأن عملية الجرء للأصول ومخزون الصندوق في 31 ديسمبر 2004 وكذا الأصول والتجهيزات المنحوحة للجعبيات والمرافق المختلفة تمت بقرار إدارة الصندوق دون إشراك مأذق من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ولم يتم تقييد إجراءات دون سجلات لذلك لدى إدارة الصندوق بخلافها وبحسب إفاده مندوب المعاين المدعوه بها بهذا الصدد مدعوه من المعاين المركزي للرقابة والمحاسبة بأنه تم خلال العام 2005 معالجة بعض الجوانب منها.

ولاحظت اللجنة أن المعاين المركزي المقدم من لجنة القوى العاملة والشئون الاجتماعية أن الصندوق يليق به على كل من الافتراض التي تعود بالفائدة

المباشرة على المعاين والاسهام في تمويل الأنشطة التي تستهدف رعاية وأتأهيل المعاين وفقاً لأحكام المواد 6 و 8 من قانون رعاية وأتأهيل المعاين إلى جانب

التنفسق مع الصناديق المماثلة بفخامة الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية

لشبحة المعاين وبما يكفل خدمة ما يزيد على مليوني معايير موزعين في مختلف محافظات الجمهورية.

وبينت أهداف إنشائه بتوفير مصادر مالية للصندوق تنسق بالاستقرار والثبات

لخدمات المعاين وكذا استثمار أموال الصندوق في المشاريع التي تعود بالفائدة

المباشرة على المعاين والاسهام في تمويل الأنشطة التي تستهدف رعاية وأتأهيل

المعاين وفقاً لأحكام المواد 6 و 8 من قانون رعاية وأتأهيل المعاين إلى جانب

التنفسق مع الصناديق المماثلة التي تعود عليهم بالفائدة.

وخلصت لجنة القوى العاملة والشئون الاجتماعية إلى جملة من اللاحظات

والاستنتاجات في ضوء دراستها وتحليلها لنشاط صندوق رعاية وأتأهيل المعاين

بenton خالها عدم تحصيل الصندوق بعد من مبالغ الإيرادات الخاصة به المنصوص

عليها في قانون إنشاء حيث تبين اللجنة بأنه لم يتم تحصيل الموارد المشار إليها في المادة (2) من قانون إنشاء الصندوق والحددة بـ 100 ريال عن كل بيت مجهوز

منذ صدور القانون في 13 يناير 2002 وحتى نهاية العام 2005 ومن خلال

الرجوع إلى أعتمادات الصندوق المرسومة في موازنة العام 2006 وجدت اللجنة

أن تم رصد مبلغ خمسة ملايين ريال فقط كأيرادات رسوم جمركية

كان للجنة لم تجد ما يشير إلى تحصيل الصندوق للإيرادات الخاصة بتناكر

لسيمنا والمحدثة شديدة زيارات عن كل تذكرة دخل دور السينما والتي تقول

وزارة الثقافة الإشرافية على تحصيل هذا النوع من الاصناف التي تستفيد رعاية وأتأهيل

المالكي التي يتم تخصيصها لصالح الصندوق من قبل شركات النجعية

ما تسبب في سعف أداء البرنامج وخطوط الجوية اليمنية عن سوء إيرادات بيعات

تناكر الطيران لا تغير عن حقية الإيرادات الواجب تحصيلها لصالح صندوق

رعاية وأتأهيل المعاين بحسب رغبات الشركات بانتظام من إجمالي المبالغ

المستحقة بنسبة 2 في المائة لصالح الخطوط الجوية

البنمية (كمولات تحصيل) على الرغم من أن تلك الاستقطاعات تتم بصورة غير

قانونية حيث يتم استقطاع مبلغ 98 مليون و164 ألف ريال من إيرادات

الصندوق من شركة التبغ وبلغ 876 ألف و519 ريال من إيرادات الصندوق

من شركة الطيران.

وأشارت اللجنة في ملاحظاتها إلى أنه اتضحت أن الصندوق يعتمد على

التعامل المباشر مع المعاين في تقديم الخدمات الخاصة للأفراد والملايين وهذه الآلية

تعتمد على إشراك المعاين في تطبيقها

البلدية التي يتم تخصيصها لصالح الصندوق من قبل شركات النجعية

التي تأسست من أجلها في تبريرها

نعم وآشاء عميات الاصناف الخاصة ببعضها البعض

الافتراضات الخاصة ببعضها البعض

ان هناك أي تعاون أو تنسيق بين وزارتين

والتعاون في إعداد البرنامج المهني

وإن الشفاعة التي تأسست من قبل شركات النجعية

وذلك من خلال تحسين الأداء وبشكل يكفل معه تخفيف العانا عن المعاين حيث يتم

دفع وآشاء عميات الاصناف في ملاحظات تناكر

الافتراضات الخاصة ببعضها البعض

الافتراضات الخاصة ببعضها البعض